

Distr.: General
22 March 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البندين ١٤ و ١١٧ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان
لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٨

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة التقرير الموجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٨، المعقودة في نيويورك
يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، الذي يجري تعميمه عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق



نحو اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: المنظور البرلماني

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٨ التي اشترك في تنظيمها كل من الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيس الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨

الجلسة الافتتاحية

”ليس لدينا خيار قبول الهجرة أو رفضها، لأنها حقيقة واقعة. والخيار الوحيد المتاح أمامنا هو ما ينبغي عمله بشأنها“.

ميروسلاف لايتشاك
رئيس الجمعية العامة
في دورتها الثانية والسبعين

١ - كانت جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٨ بمثابة فرصة سانحة للبرلمانيين لمناقشة مسألة الهجرة والإسهام في الاتفاق العالمي الناشئ من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وفي وقت انعقاد جلسة الاستماع، كانت الدول الأعضاء قد بدأت التفاوض على الاتفاق بغية اعتماده في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ خلال مؤتمر عُقد في المغرب.

٢ - وألقى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، ميروسلاف لايتشاك، كلمة أمام الاجتماع، شدّد فيها على أن الهجرة ظاهرة عالمية تتطلب اتخاذ إجراءات عالمية. وقال إن البرلمانيين يؤدون دورا حاسما في نقل منظورات الشعوب التي يمثلونها إلى الأمم المتحدة وضمان أن يكون الاتفاق العالمي للهجرة عمليا وفعالاً. وشجّع الرئيس البرلمانيين على استخدام البيانات والوقائع لمحاكمة المفاهيم الخاطئة وتشجيع اتباع النهج القائمة على الأدلة. وقال إن الحاجة ماسة إلى الالتزام المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بتعددية الأطراف عند معالجة مسألة الهجرة.

٣ - ورسمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، غابرييلا كوفيفاس بارون، صورة عن الهجرة الدولية باعتبارها القاسم المشترك في تاريخ البشرية إذ يعيش ٢٥٨ مليون شخص خارج بلد المولد، ولا يتمتع ٥٠ مليون شخص حسب التقديرات بوضع قانوني، ويعمل عدد يصل إلى ١٠ ملايين شخص في الخارج كل سنة. ويسلك الكثير من المهاجرين دروبا خطيرة وأحيانا مميتة بحثا عن الأمان والفرص المتاحة. وكثيرا ما يتعرّض أولئك الذين يبلغون بلد المقصد للوصم وانتهاكات حقوق الإنسان المكفولة لهم. وشدّدت على المسؤولية الملقاة على عاتق البرلمانيين لتعزيز التغيير في بلدانهم والنهوض بالتشريعات التي تتعامل مع المهاجرين بكرامة واحترام، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين أو أسباب المغادرة.

أولا - النهج العالمي بشأن الهجرة

”الهجرة حقيقة عالمية، وإدارة الهجرة ليست مسؤوليتنا الجماعية فحسب بل من أهم محكّات اختبار التعاون الدولي حالياً“.

لويز آر بور
الممثلة الخاصة للأمين العام
المعنية بالهجرة الدولية

٤ - لوحظ أن الهجرة اكتسبت مزيداً من الأهمية في جدول أعمال الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، ولكن معظم التقدم أحرز على الصعيد الإقليمي، وليس على الصعيد العالمي. وتشمل أهداف التنمية المستدامة، مع تجنب الهجرة بوصفها هدفاً رئيسياً، غايات محددة بشأن الهجرة تعترف بدورها الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تأثرت بلدان عديدة بتدفق الأشخاص بأعداد هائلة هرباً من النزاعات والكوارث الطبيعية. ومن المرجح أن يزيد عدد الأشخاص الذين يضطرون إلى الهجرة بسبب تغير المناخ وما ينجم عن ذلك من ظروف بيئية وكوارث طبيعية.

٥ - ودُكر أنه على الرغم من وجود تعاريف وأطر وموارد محددة داخل الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للعدد المتزايد من المهاجرين الذين تتعرض أعداد كبيرة منهم للتمييز والاستغلال وغير ذلك من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وهذه العوامل، بالاقتران مع نظام الإدارة العالمية للهجرة الضعيف بصفة عامة، مع خليطة من الحلول الوطنية المخصصة، قد استلزمت التفاوض بشأن اتفاق عالمي من أجل الهجرة. وسوف يستند الاتفاق الجديد إلى المبادئ الأساسية والتوجيهات العامة الواردة في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمد في عام ٢٠١٦.

المهاجرون مقابل اللاجئين: الحاجة إلى تعاريف واضحة

سلّطت المناقشة الضوء على ضرورة قيام الاتفاق العالمي للهجرة باقتراح تعريف أفضل للمهاجرين، إذ لا يوجد حالياً أي تعريف واضح لهذه المجموعة الكبيرة كقائمة على حدة. وتسري معايير عديدة على معاملة المهاجرين - مثل القوانين الدولية لحقوق الإنسان، وقوانين العمل والقوانين المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية - ولكنها لا تغطي جميع قضايا الهجرة ولا تُطبّق بشكل متنسق.

وعلى العكس من ذلك، فإن اللاجئين، الذين يجري أيضاً وضع اتفاق مستقل بشأنهم في عام ٢٠١٨، يخضعون لتعريف وتنظيم لأوضاعهم على نحو أوضح في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧. ويشير مصطلح ”لاجئين“ إلى الأشخاص الذين يجبرون على الفرار من بلدانهم بسبب خوف له ما يبرره من التعرّض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الآراء السياسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة. ونتيجة لهذا الإطار القانوني، يتمتع اللاجئون بأهلية الحصول على الحماية الدولية، وداخل منظومة الأمم المتحدة، توجد موارد مخصّصة لمساعدة اللاجئين.

وينبغي أن يحدّد الاتفاق العالمي للهجرة بوضوح المهاجرين الذين يحصلون على الحماية ونوع الحماية ومدتها الزمنية. واقترح متكلمون تعريف المهاجرين على أساس الأسباب التي دفعت بهم للهجرة، بما في ذلك الحاجة الاقتصادية، وتغير المناخ، وتدهور البيئة، وانعدام الأمن الغذائي، والاحتياجات الإنسانية، والحروب والنزاعات، والدول المنهارة، وجمع شمل الأسر، وتجنيد العصابات، وزواج الأطفال أو الزواج القسري. وقد يتعين أيضا إدراج المشرّدين داخليا في الاتفاق العالمي للهجرة.

٦ - وينبغي أن يوفر الاتفاق العالمي للهجرة إطارا قويا للتعاون العالمي الفعال بشأن الهجرة بحيث تصبح آمنة ومنظمة ونظامية، مما يكفل فوائد الهجرة لجميع الناس والبلدان بإنصاف. فعلى سبيل المثال، يتطلب تفكيك شبكات الاتجار بالبشر وتهريبهم المرتبطة بالهجرة التصدي المشترك. وستواصل الاتجاهات الديمغرافية واتجاهات سوق العمل، مثل الشيخوخة وتقلص المجتمعات في بعض البلدان وتزايد عدد السكان في بلدان أخرى، دفع السكان إلى النزوح عبر الحدود بحثا عن فرص عمل. وعادة ما تشمل مسائل من قبيل المهاجرين المفقودين والأطفال غير المصحوبين أيضا بلدانا متعددة وتتطلب التعاون.

٧ - وبينما أظهرت الدراسات أن الهجرة عموما تفيد البلد المصدر للمهاجرين والبلد المضيف بصفة عامة، فالبلدان الموفدة قد تواجه تحديات من قبيل نزوح الأدمغة. وسيتمتع في الاتفاق العالمي للهجرة بتبسيط الممارسات المتصلة بالهجرة، مثل التحويلات المالية والتوظيف. فالتحويلات المالية، التي تناهز ٤٥٠ بليون دولار في السنة، يجب أن تكون أفضل تنظيما وأقل تكلفة وأكثر شفافية. ولا بد من ممارسات توظيف تتسم بالأخلاقية والشفافية لحماية حقوق المهاجرين، ومنع الأنشطة غير المشروعة، وإلغاء رسوم التوظيف التي يدفعها العمال.

٨ - وباختصار، شدّد المشاركون على ضرورة أن يقوم الاتفاق العالمي للهجرة بمعالجة شاملة لجميع جوانب الهجرة، بما في ذلك تدفق المهاجرين إلى الخارج وعودتهم إلى الوطن. وأبرز المشاركون أيضا الحاجة إلى عملية متابعة قوية وإلى تواصل أكثر فعالية بشأن مسائل الهجرة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على التنفيذ السليم.

المسؤولية المشتركة

٩ - في حين دعا المشاركون مرارا وتكرارا إلى تحمل المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء فيما يتعلق باستضافة المهاجرين واللاجئين، جرى التسليم بأن بعض البلدان يتحمل عبء الاستضافة بشكل غير متناسب، مثل الأردن وتركيا ولبنان واليونان في حالة الأزمة السورية. وأعرب بعض البرلمانيين عن القلق إزاء احتمال أن يكون الاتفاق العالمي للهجرة غير ملزم؛ وقال آخرون إن الاتفاق العالمي، بصرف النظر عن قوته القانونية، سيلقي ضغوطا على مزيد من البلدان للمساهمة وسيقود التعاون الدولي بشأن الهجرة.

١٠ - وأشار بعض المشاركين إلى التوتر القائم بين البلدان التي وضعت فيها سياسات هجرة لانتقاء المهاجرين الأكثر مهارة والميسورين نسبيًا، والبلدان التي لم يترك لها أي خيار سوى قبول المهاجرين ذوي المهارات المتدنية أو المهاجرين الذين يُعدّ إدماجهم أكثر صعوبة بسبب الاختلافات الثقافية أو اختلافات أخرى.

١١ - ولاحظ المشاركون أن بعض البلدان يُغذّي الهجرة عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، ودعم الحروب الأهلية، وتعزيز سياسات التقشف وإلغاء الضوابط التنظيمية القاسية (الليبرالية الجديدة)، أو دعم الجماعات الإرهابية والانفصالية. وأعرب أحد الممثلين عن القلق من أن المواطنين من بلده قد لا يتمتعون في الخارج بنفس الاستحقاقات التي يتمتع بها الأجانب في بلده، واقترح أن تسري نفس القواعد على جميع الأطراف في الاتفاق العالمي للهجرة.

التصدي للأسباب الجذرية والتحديات المتصلة بالهجرة

١٢ - من المواضيع التي انبثقت عن جلسة الاستماع ضرورة التركيز على الأسباب الجذرية للهجرة، وليس فقط الظاهرة نفسها، التي يمكن أن تكون مجرد مؤشر على مشاكل اقتصادية أو سياسية أوسع نطاقاً. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تكون الهجرة خياراً وليس أمراً يحدث بدافع الضرورة.

١٣ - ولوحظ أنه من الضروري، بغية وقف تدفق الناس بأعداد كبيرة، الاستثمار في البلدان النامية، ومنع الحروب والنزاعات عن طريق الوسائل الدبلوماسية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية التي تدفع الناس إلى المغادرة، والعمل على مكافحة تغير المناخ. وأثير بعض الشواغل بشأن الحكم على سجناء بلد تجاه المهاجرين بعدد المهاجرين الذين يستقبلهم، لأن بعض البلدان يركز على التصدي للأسباب الجذرية للهجرة عن طريق الاستثمار في البلدان النامية. ويجب على الدول الأعضاء أيضاً أن تعزز الظروف التي تشجع مواطنيها في الخارج على العودة. ويشمل ذلك تحسين الاقتصاد والنظم الصحية والتعليمية، وتوفير الحوافز للعائدين.

١٤ - ومن الرسائل الرئيسية التي تمخضت عن هذه المناقشة ما يلي:

(أ) يتعين أن يحدّد الاتفاق العالمي للهجرة بوضوح الهجرة والمهاجرين بغية تفادي الخلط مع اللاجئين؛

(ب) يتعين أن يوفر الاتفاق العالمي للهجرة توجيهات عملية للتصدي للهجرة النظامية وغير النظامية بجميع أنواعها، والقيام في الوقت نفسه بمعالجة الأسباب الجذرية والشواغل الأمنية وإمكانية العودة إلى الوطن بطريقة متوازنة؛

(ج) يجب أن يتمسك الاتفاق العالمي بمبدأ المسؤولية المشتركة بجميع أبعادها، كتلك القائمة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد وبين المستويين الوطني والعالمي؛

(د) يتعين أن يشير الاتفاق العالمي إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة والاتفاقيات المتصلة بالهجرة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأن يعيد التأكيد عليها.

ثانياً - السياسات المتعلقة بالهجرة من أجل التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والإدماج في المجتمعات المحلية

”الإدماج لا يحدث تلقائياً؛ إنه يتطلب الاستثمار. وهو لا يتطلب الاستثمار من جانب الحكومات فحسب، بل من جانب أرباب العمل والمدارس والمراكز المجتمعية والجماعات الدينية“.

ميشيل كلاين سولومون
المنظمة الدولية للهجرة

١٥ - يمكن للبلدان أن تكون أماكن منشأ أو عبور أو مقصد للمهاجرين، ومعظمها مزيج من بعض أو جميع هذه التسميات. وتحذّر البرلمانيون عن أهمية الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والتعاون العالمي من أجل ضمان حماية حقوق المهاجرين خلال كل مرحلة من مراحل الهجرة. ويجب أن يُعامل المهاجرون بكرامة واحترام وبما يتفق مع قوانين حقوق الإنسان، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

١٦ - ولكفالة نجاح برنامج الهجرة، يجب أن يحظى التماسك الاجتماعي وإدماج المهاجرين في المجتمعات المحلية بالأولوية. ففي نهاية المطاف، تمثل صعوبة الإدماج إحدى العقبات الرئيسية أمام قبول أعداد كبيرة من المهاجرين. ومن الضروري اتباع نهج شمولي بحيث يمكن للمهاجرين أن يكونوا على بينة وأن يتيسر لهم الحصول على الخدمات مثل الرعاية الصحية والإسكان والتعليم ودروس اللغة والتوجيه الثقافي والمساعدة القانونية. ولا يمكن تحقيق الإدماج على مضض أو بأموال متبقية؛ فهو يتطلب الوقت والموارد وتحديد الأولويات على جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني.

١٧ - وينبغي التشاور مع الجهات الفاعلة على الصعيد دون الوطني، حيث إنها كثيراً ما تتخذ برامج الإدماج محلياً ويمكن أن تقدّم معلومات قيّمة إلى السلطات الوطنية. وبما أن معظم المهاجرين ينتقلون إلى المدن، يجب إشراك رؤساء البلديات وقياداتها في المناقشات المتعلقة بالهجرة، ورسم السياسات، وإعداد الميزانية.

١٨ - وترد أدناه أمثلة على السياسات المتعلقة بالهجرة، وأفضل الممارسات لتحقيق الإدماج والتماسك الاجتماعي، والتشريعات الأخيرة المتعلقة بالمهاجرين والمغتربين والعائدين.

المهاجرون الوافدون

الإدماج في المجتمعات المحلية

١٩ - في كندا، ساعدت الجهات الراعية في القطاع الخاص ونوادي الروتاري والكنائس في إدماج اللاجئين السوريين مؤخراً من خلال اتباع نهج شامل يكفل التحاق الأطفال بالمدارس والوالدين بصفوف تعليم اللغة الإنكليزية أو اللغة الفرنسية وغير ذلك من الخدمات. وأنشأ ذلك صلات شخصية وصدقات ساعدت في تحقيق الوئام والإدماج في المجتمعات المحلية الجديدة.

الحصول على المعلومات والاستفادة من الخدمات

٢٠ - في فنلندا، بوسع المهاجرين الجدد الالتقاء بشخص قادر على معالجة أي شواغل ومناقشة خطط المستقبل؛ وتبين البحوث أن الأشخاص الذين فعلوا ذلك يكسبون ضعف أجور الأشخاص الذين

لم يفعلوا. وفي كوت ديفوار مراكز يمكن أن يستفيد منها المهاجرون من خدمات من قبيل المساعدة القانونية المجانية. وتقدّم جمهورية كوريا المعلومات للمهاجرين — ١٦ لغة من خلال الموارد الإلكترونية وتطبيق للأجهزة المحمولة، فضلا عن خط اتصال مباشر على مدار الساعة لدعم النساء المهاجرات.

المشاركة السياسية

٢١ - يشمل إدماج المهاجرين في فنلندا ضمان تمكنهم من المشاركة الفعالة في المجتمع. وبمقدور المهاجرين الذين يعيشون في بلدة فنلندية لمدة سنتين على الأقل التصويت والمشاركة في الانتخابات البلدية. وتطرق مشاركون من فنلندا وبلدان أخرى أيضا إلى أهمية الاعتراف بالجنسية المزدوجة، التي تشجع إقامة الصلات بالوطن الأم. وقال أحد الممثلين من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إن الاتفاق العالمي للهجرة ينبغي أن يساعد على ضمان ترحيب الأحزاب السياسية بالمهاجرين لكي يتسنى لهؤلاء المشاركة في الحياة السياسية. وذكر عدة مشاركين التحدي المتمثل في تحديد الوقت الذي ينبغي أن يكون فيه المهاجرون مؤهلين للحصول على الجنسية وحقوق التصويت، وما إذا كان ينبغي أن يشمل ذلك شروطا من قبيل الإلمام بلغة البلد وثقافته وتاريخه.

الصحة

٢٢ - وضعت الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا مشروع قانونين لتحسين معاملة الأجانب وتوطين القواعد المتعلقة بالاستحقاقات مثل التأمين الصحي. ويغطي التأمين الصحي حاليا نسبة ٩٠ في المائة من تكاليف المرضى الداخليين والعمليات الجراحية للعمال الأجانب. وفي كوت ديفوار وغيرها من البلدان، تسري السياسة الصحية نفسها على المواطنين والأجانب.

التعليم

٢٣ - شدّد البرلمانيون على ضرورة تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بالمدرسة، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين أو وضع الوالدين أو الأوصياء كمهاجرين. وفي عام ٢٠٠٥، دعت وزارة التعليم في تايلند المدارس إلى إلحاق الأطفال بصرف النظر عن كونهم حاملين للوثائق اللازمة؛ وبحلول عام ٢٠١٥، كان نحو ٧٦ ٠٠٠ طفل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام مقيدين في المدارس التايلندية. وفي تركيا التي تأوي أكثر من ٣ ملايين لاجئ سوري، يلتحق ما يزيد على ٥٠٨ ٠٠٠ من الأطفال السوريين بالمدارس، ولكن الأمر يتطلب توفير المزيد من المعلّمين والمعلمات. ولقد قدّم المغرب منحا دراسية إلى نحو ٢٠ ٠٠٠ من الرعايا الأجانب.

العمالة

٢٤ - يعتبر تشجيع الهجرة القانونية أمرا أساسيا لتمكين المهاجرين من العمل بصفة قانونية ومنع الأسواق السوداء. ويعني الاقتصاد العالمي والتحويلات الديمغرافية أن بلدانا عديدة تعتمد على الأيدي العاملة المهاجرة، وينبغي أن تعكس السياسات المتعلقة بالهجرة هذه الاحتياجات. وأشار أحد المشاركين إلى المشكلة المتمثلة في توافر حرية تدفق السلع والخدمات، إنما ليس الأشخاص. وتحدّث الكثيرون عن ضرورة تبسيط معادلة الشهادات الدراسية بحيث يتسنى تطبيق ما اكتسب في بلد ما من مهارات ومؤهلات تعليمية في بلدان أخرى. وذكرت حالة البحارة مثلا على ذلك، لأن منظمة العمل الدولية تحدّد معايير معترف بها عالميا في هذا القطاع.

الشتات

المعلومات والتوجيه

٢٥ - مع وجود أكثر من ١٠ ملايين فلبيني يعيشون خارج البلد، وضعت الحكومة نظاما شاملا يتضمن خدمات من قبيل دورة توجيهية للمهاجرين ما قبل المغادرة، يسترشد بها المهاجرون مستقبلا بشأن حقوقهم، فضلا عن ثقافة البلد المقصد وقوانينه. وفي البلدان المضيفة، يوسع الفلبينيون الحصول على خدمات من قبيل الحلقات الدراسية للإلمام بالأمر المالية، التي تساعدهم على إنقاذ مداخيلهم في الخارج وتعليمهم كيفية الاستثمار لدى العودة إلى الوطن.

المشاركة السياسية

٢٦ - يعيش نحو ٣ ملايين من مواطني السنغال البالغ عددهم ١٥ مليوناً في الخارج، ويساهم هؤلاء بثلاث الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ومنذ التسعينيات، يستطيع السنغاليون المقيمون في الخارج المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ويفضل قانون صادر عام ٢٠١٦، يمكن للمغتربين الآن أيضا انتخاب ممثل لهم في البرلمان.

حماية العمالة المهاجرة المؤقتة

٢٧ - يغادر كينيا سنويا عدد يتراوح ما بين ٦٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ مواطن للعمل في وظائف لا تتطلب مهارات عالية في قطاع الخدمات في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية). وبما أن العديد من هؤلاء العمال المهاجرين عرضة لسوء المعاملة والتعذيب والاستبعاد بل والموت، حظرت كينيا هذا العمل في عام ٢٠١٢. ودفع هذا بحكومة كينيا إلى الدخول في اتفاقات ثنائية تحدد شروطا مثل الحد الأدنى للأجور وأساليب الدفع وتسجيل العمال. ورفعت كينيا الحظر المفروض على العمالة المؤقتة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويقوم نظام لمراقبة سوق العمل على الصعيد الوطني الآن بتتبع مسار العمالة الكينية في الخارج. كما أوفدت حكومة كينيا ملحقين عماليين إلى الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية؛ ويساعد هؤلاء العمال على الإقامة في الخارج ويتعاملون مع أي تقارير عن سوء المعاملة. وتوفر حكومة كينيا أيضا دورات تدريبية؛ وتشمل هذه الدورات تقديم معلومات متعلقة بالإسكان، إلى جانب المسائل الثقافية، مثل الشروط المتعلقة بارتداء غطاء الرأس أو الحجاب في بعض الأماكن.

المهاجرون العائدون

تقديم المساعدة للعودة

٢٨ - تحدت الممثلون عن الجهود المبذولة لتيسير عودة المواطنين إلى الوطن. فعلى سبيل المثال، عملت مالي مع المنظمة الدولية للهجرة من أجل تشجيع العودة الطوعية؛ وقد أدى ذلك إلى إعادة أكثر من ٨ ٠٠٠ من المالبين إلى الوطن منذ عام ٢٠١٣. وتقدم الفلبين بدل نقل لأولئك الذين يرغبون في العودة؛ وتدفع وزارة القوى العاملة والعمل كلفة الرسوم للمهاجرين الحاملين للوثائق اللازمة، في حين تتحمل وزارة الخارجية التكلفة بالنسبة للمهاجرين غير المؤقتين. وتتكفل حكومة الفلبين أيضا بدفع الغرامات المالية المتعلقة بالهجرة للأشخاص الذين يمكثون في البلد بعد انتهاء صلاحية تأشيراتهم من أجل المساعدة في إعادتهم إلى الوطن. كما أن المغرب أعاد آلاف المواطنين إلى الوطن ودفع التكاليف عند الاقتضاء.

الإدماج الاقتصادي للعائدين

٢٩ - يقدم بعض البلدان للعائدين مساعدة مالية لدى العودة إلى الوطن، أو حوافز تُيسر بدء مشاريع تجارية. ومن خلال برنامج تجربي، أعطت السلفادور ٥ ٠٠٠ من المواطنين العائدين مبلغ ١ ٥٠٠ دولار. ويمكن للفلبينيين الذين يعودون إلى الوطن الحصول على مساعدات والاستفادة من مخصصات مالية تتيح لهم البدء بأعمال تجارية خاصة. وسعياً لمعالجة الدوافع الاقتصادية للهجرة وإيجاد فرص عمل للفئات الضعيفة، قامت كينيا بمراجعة قوانينها لتخصيص نسبة ٣٣ في المائة من أموال المشتريات الحكومية للمؤسسات المملوكة من النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

المدن والهجرة

ينتقل معظم المهاجرين إلى المدن ويقيمون فيها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى استنزاف خطط الإسكان الحضرية، وقطاعي النفايات والطاقة، والهيكل الأساسية. ويشير مفهوم "المرونة الحضرية" إلى قدرة المدن وتُظَمها على التكيف والبقاء والازدهار في مواجهة كافة الحالات من الهجمات الإرهابية والزلازل إلى تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة.

ويمكن أن تكون الهجرة فرصة لبناء القدرة على الصمود لدى قيام القيادات المحلية ورؤساء البلديات بإدماجها في الخطط الرئيسية. وقد دفعت برؤساء البلديات في عدد من مدن أوروبا الشمالية إلى إعادة التفكير في الإسكان العام؛ ويقوم البعض بتجربة التصاميم النموذجية لاستيعاب ليس المهاجرين فحسب بل أيضاً كبار السن والطلاب والمشردين سابقاً. وفي أثينا، تعمل الجهات المسؤولة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل تحويل المباني الشاغرة إلى مساكن للاجئين والفئات الضعيفة الأخرى. وتقوم مدن مثل باريس بتجريب "الإدارة التكتيكية للمدن" حيث تستخدم بيئات المباني المؤقتة المنخفضة التكلفة لتعزيز التفاعل الاجتماعي بين مختلف الفئات.

وتحتاج المدن، في سبيل ازدهارها، إلى التمويل والموارد وإلى تكليف مهمة التخطيط والاستجابة بفعالية، سواء ما إذا كان ذلك يعني القدرة على زيادة الضرائب، أو الاقتراض، أو تخصيص مناطق البناء بفعالية، أو تشييد المباني على وجه السرعة، أو إدماج المهاجرين في القوة العاملة. وإذا لم تستطع الحكومات توفير الدعم أو الحصول على الأموال من مصادر دولية، ينبغي أن تكون المدن قادرة على القيام بذلك بنفسها.

ويمكن للمدن أيضاً أن تضطلع بدور قيادي في مجال الإدماج. ففي نيويورك، بوسع جميع السكان، بمن فيهم المهاجرون غير الحاملين للوثائق اللازمة، الحصول على هوية صادرة عن الحكومة تتيح إمكانية الوصول إلى المباني البلدية، ويمكن استخدامها للتفاعل مع أجهزة إنفاذ القانون، وهي توفر العضوية في المؤسسات الثقافية. ويجري تكرار هذا البرنامج في المدن الأخرى، بما في ذلك أثينا. وقال أحد المتكلمين إن تلك البرامج يمكن أن تساعد على مكافحة كراهية الأجانب لأنها لا تستهدف المهاجرين فحسب بل تنطبق على مجتمعات بأكملها. ويمكن للمدن أيضاً أن تصدر أدلة توجيهية لإعلام الوافدين الجدد بشأن سبل الحصول على الموارد والاستحقاقات. ويمكن إنشاء مكاتب استعلامات خاصة في المكتبات البلدية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية والمستشفيات، مع "مرشدي المهاجرين"، وهم من الأشخاص المتدربين لتقديم الدعم الفردي والإحالات إلى المهاجرين.

٣٠ - ومن الرسائل الرئيسية التي تمخضت عن هذه المناقشة ما يلي:

- (أ) كفالة امتثال قوانين وسياسات الهجرة للمعايير الدولية، وتمحورها حول المهاجرين، واحترام حقوق الإنسان، وارتكازها على استيعاب الجميع والتعاون؛
- (ب) ضمان استرشاد الخطاب العام بشأن الهجرة والمهاجرين بالوقائع والبيانات واستناده إليها؛
- (ج) تعزيز الاتساق بين السياسات الوطنية والاستجابات المحلية للهجرة، بسبل منها توفير الموارد الكافية للإدماج في المجتمعات المحلية وتوفير فرص العمل؛
- (د) كفالة إتاحة الخدمات العامة لجميع السكان المقيمين، بمن فيهم المهاجرون، بغض النظر عن وضعهم القانوني؛
- (هـ) الدخول في شراكات مع القطاع الخاص وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام والمجتمع المدني من أجل تبادل المعلومات بشأن المهاجرين والهجرة والتأكد من إدماج المهاجرين على النحو المناسب في التنمية الاقتصادية وسياسات سوق العمل؛
- (و) استخدام صلاحية البرلمانات للدعوة للاجتماعات لتنظيم لقاءات تجمع بين الجهات صاحبة المصلحة، ومن بينهم المهاجرون، ونقابات العمال وفئات المجتمع المحلي، من أجل الحصول على إسهامات في سياسات الهجرة، وبصفة أعم، تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي؛
- (ز) إسماع أصوات المهاجرين في المداولات وتشجيع مشاركتهم السياسية؛
- (ح) تقييم فعالية سياسات الهجرة الوطنية في ضوء الاتفاق العالمي للهجرة والعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة على استعراض هذه السياسات وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذها، بما في ذلك من خلال نظام اللجان.

ثالثاً - مخاطر الهجرة والفئات الضعيفة من السكان

”الأطفال هم الأطفال أينما كانوا، ويجب أن يعاملوا بهذه الطريقة“.

جيمس كامبل

المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة

٣١ - قد تنطوي الهجرة على العديد من المخاطر والتحديات والطرق الخطرة. ففي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٨ فحسب، لقي ٦٣٠ مهاجراً حتفهم أثناء محاولة الوصول إلى وجهتهم. وقال أحد المتكلمين من مالي إن أكثر من ٥٠٠ مالميين لقوا حتفهم في الصحراء ”والمقبرة المفتوحة في البحر الأبيض المتوسط“. ويمكن أن تكون الهجرة غير النظامية محفوفة بالأخطار وينبغي الثني عنها؛ والتعاون الدولي ضروري لكفالة أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية.

٣٢ - ويتعرض بعض المهاجرين أكثر من غيرهم لخطر الاستغلال، والاعتداء البدني والجنسي، وسرقة الأعضاء، والتهريب والاتجار، والسخرة، والتعذيب والاستعباد والموت. وأوصى المشاركون بأن يولي الاتفاق العالمي للهجرة اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة، بما في ذلك فئات النساء والأطفال، والقصّر غير

المصحوبين، والأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربوا عن القلق إزاء تزايد تجريم المهاجرين، وشددوا على ضرورة حماية حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لكل شخص. وينبغي أن تكون البلدان مستعدة لقبول المهاجرين الأكثر ضعفاً، وليس فقط الأغنى والأكثر مهارة.

التهرب والاتجار بالبشر

٣٣ - في كل عام، يتحول ملايين الأطفال والنساء والرجال إلى ضحايا الاتجار بالبشر، وتحصل الشبكات الإجرامية على مكاسب تقدر بمبلغ ٣٢ بليون دولار سنوياً من استغلال البشر والاستغلال الجنسي. وقامت عدة بلدان مؤخراً بتعزيز القوانين لمكافحة الاتجار والتهريب، وشجّع البرلمانون على الاستفادة من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتفكيك الشبكات الإجرامية الكامنة وراء تلك الأنشطة. ويمكن للمساعدة القنصلية والتعاون القنصلي أن يكونا مفيداً في هذا المجال، وكذلك التحقيقات والملاحقات القضائية النشطة. ومن أجل مساءلة الجناة، يقدم بعض البلدان المساعدة القانونية المجانية للأشخاص الذين يريدون مقاضاة المتجرين بهم.

الأمن القومي والإرهاب

٣٤ - في حين أظهرت الدراسات أن السكان المولودين في الخارج من المرجح أن يرتكبوا جرائم أقل من السكان المولودين في البلد، أقرّ المشاركون بأن المهاجرين واللاجئين ينظر إليهم أكثر من غيرهم على أنهم يشكلون تهديداً. وجرى تشجيع البرلمانين على استخدام الوقائع والبيانات لمحاربة هذه المفاهيم الخاطئة والتشديد على أهمية التماسك والإدماج كجزء من هذه الجهود. ويمكن للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أن تساعد أيضاً في حماية الأمن الدولي.

الأطفال والقُصّر غير المصحوبين

٣٥ - سُرد أكثر من ٥٠ مليون من الأطفال المهاجرين قسراً لأسباب من قبيل العنف والاعتداء والاستغلال. وأوصى المشاركون بأن يعترف الاتفاق العالمي للهجرة بالأطفال باعتبارهم من الفئات الضعيفة ويوفر الحماية للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم. فعلى سبيل المثال، في نيويورك، وعقب حدوث طفرة في القُصّر غير المصحوبين، عينت الجهات المسؤولة في المدينة ممثلين من إدارات الصحة والتعليم في المحاكم، حتى يتسنى الاجتماع بالأطفال الذين يأتون إلى المواعيد المحددة لهم. وشدد المتكلمون على ضرورة حصول جميع الأطفال على الخدمات من قبيل المساعدة القانونية والصحة والتعليم، لتلا ينتهي الأمر بضحايا جيل آخر.

٣٦ - ويتعرّض الأطفال غير المسجلين بشكل خاص لخطر الانضمام إلى الأطفال عديمي الجنسية البالغ عددهم ٣ ملايين طفل، ولذلك فمن الضروري أن تسجل الدول كل طفل عند الولادة وتوفر للأطفال أوراقاً ثبوتية. ويتعين أن تحمي القرارات المتخذة بشأن الأطفال المهاجرين مصالحهم الفضلى، بما في ذلك عن طريق إنهاء ممارسة احتجاز الأطفال، وإعادة تأكيد مبدأ عدم الإعادة القسرية للأطفال الذين قد يكونون عرضة للاضطهاد في أوطانهم. ودعت الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذو بلدان مثل إكوادور وبنما وكوستاريكا التي وضعت حداً لاحتجاز الأطفال المهاجرين.

الفتيات والنساء

٣٧ - في العديد من الجلسات، أشار المتكلمون إلى أن الفتيات والنساء من أشد فئات المهاجرين ضعفاً، ورُحِّبوا بالنهج المراعي للاعتبارات الجنسانية في الاتفاق العالمي للهجرة. ومن المحتمل أن تتعرض الفتيات والنساء المهاجرات للحمل غير المرغوب فيه وأن يعانين من الاعتداء البدني والجنسي. ويجب أن يتيسر لهن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الكاملة، بصرف النظر عن وضعهن كمهاجرات أو مرحلة الهجرة التي بلغنها.

الأشخاص ذوو الإعاقة

٣٨ - تبين البحوث أن أكثر من ٣٠ في المائة من المهاجرين هم من ذوي الإعاقة. وهم عادة أكثر تعرضاً للضدمات، والفتيات والنساء ذوات الإعاقة هن الأكثر تعرضاً للإيذاء. والأشخاص الذين يقومون بفحصهم في مراكز الفرز كثيراً ما يفتقرون إلى التدريب اللازم للعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وبدون توافر خدمات الترجمة الفورية بلغة الإشارة، يواجه مثل هؤلاء المهاجرين تحديات أكبر في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

تسوية أوضاع المهاجرين

انتقل معظم المهاجرين اليوم، والبالغ عددهم ٢٥٨ مليون مهاجر، يمثلون نسبة ٤، ٣ في المائة من سكان العالم، عبر القنوات القانونية. وعلى الرغم من أن منع الهجرة غير النظامية يعتبر هدفاً رئيسياً، فإن بعض السياسات الرامية إلى وقف الهجرة غير الطوعية تؤدي بلا داع إلى تقاوم المعاناة الإنسانية.

وقد يتعذر حصول المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة على فرص العمل أو الخدمات والمنافع المختلفة. وبوسع تسوية أوضاعهم أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات الضريبية واشتراكات الضمان الاجتماعي. وأبرزت المناقشة نهجين رئيسيين لتسوية أوضاع المهاجرين:

(أ) البرامج التي توفر تدابير تتخذ مرة واحدة تستجيب لحالة معينة وتتيح فرصة لفئة محددة من الناس لكي يصبحوا حائزين للوثائق اللازمة. ولقد لجأت إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان إلى هذه التدابير في الآونة الأخيرة؛

(ب) الآليات التي تشكل جزءاً من سياسة الهجرة الأوسع نطاقاً. وعادة ما تشمل هذه التدابير المقيمين منذ أمد بعيد الذين بوسعهم إثبات مزاوله عمل أو الدلالة على وجود احتياجات إنسانية أو احتياجات أخرى. وألمانيا وبلجيكا وفرنسا من بين البلدان التي استخدمت مؤخراً هذه الآليات.

وأعرب بعض المشاركين عن القلق من أن تسوية أوضاع المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة قد يقوض القوانين القائمة مع القيام في الوقت نفسه باجتذاب المزيد من المهاجرين غير النظاميين. ورداً على ذلك، جرى تشجيع البرلمانين على التفكير لا من حيث تقويض القوانين فحسب، وإنما أيضاً من حيث تحسين القائمة منها، بحيث تستكمل بما يعكس الاحتياجات الراهنة. والمسألة ليست عادة ما إذا كان يتوجب تسوية أوضاع المهاجرين، بل كيفية تصميم وتنفيذ سياسات تنشئ مسارات نظامية للهجرة.

ولقد قامت تايلند بتوقيع مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة أدت إلى توثيق أكثر من مليون عامل خلال العامين الماضيين. وأنشأت دولة بوليفيا المتعددة القوميات معايير ساعدت على تسوية أوضاع أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من المهاجرين. وقام المغرب مؤخراً بتعبئة ٣ ٠٠٠ موظف للمساعدة في طلبات تسوية الأوضاع.

٣٩ - ومن الرسائل الرئيسية التي تمخضت عن هذه المناقشة ما يلي:

- (أ) إن أفضل حل للهجرة غير النظامية (التي تجعل المهاجرين أشد ضعفا) هو تهيئة مزيد من المسارات النظامية للهجرة، مثل تأشيرات العمل، وقابلية تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي، وطائفة من التدابير الأخرى التي تسمح للناس بالهجرة أو العودة إلى البلدان الأصلية، حسب الاقتضاء؛
- (ب) ضرورة توفير حماية خاصة للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، في سياسات الهجرة وفي القانون، ضد الاستغلال وإساءة المعاملة؛
- (ج) لا بد من إنفاذ تسجيل ولادات جميع الأطفال، بمن فيهم المهاجرون، لضمان حماية حقوقهم؛
- (د) ضرورة تجنب احتجاز المهاجرين غير النظاميين، ولا سيما الأطفال، لكونه يأتي بنتائج عكسية ويتنافى مع معايير حقوق الإنسان؛
- (هـ) يتطلب القضاء على الاتجار بالبشر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك تطبيق أقوى للقوانين القائمة؛
- (و) لا ينبغي أن تستهدف سياسات الأمن الوطني المهاجرين، فمن الأرجح أن يشكل المهاجرون في الواقع خطرا أقل على المجتمع من المواطنين المولودين في البلد.

رابعا - مكافحة العنصرية وكره الأجانب

”يعني الترابط والتكافل الاقتصادي والاجتماعيين على الصعيد العالمي أن المعاداة العنصرية للمهاجرين وكره الأجانب هي قوى سامة تُضخّم ذلك النوع من الاستقطاب الذي يتبين أنه ورم سرطاني مدني وسياسي في جميع أنحاء العالم“.

تندايي أشيومبي
المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة
للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب

٤٠ - برز التحدي المتمثل في مكافحة العنصرية وكره الأجانب بوصفه قاسما مشتركا، فأعرب المتكلمون في كثير من الأحيان عن شواغل إزاء تزايد خطاب الكراهية والعنصرية وكره الأجانب والحركات القومية المتطرفة، فضلا عن الأكاذيب والتضليل الإعلامي بشأن الهجرة، والنزوع إلى اتخاذ أكباش فداء من المهاجرين. وشدد المتكلمون على ضرورة الاعتماد على البيانات والوقائع لمكافحة هذا الخطاب. وفي حين أن الهجرة يمكن أن تؤدي إلى التشريد القصير الأمد للعمال المحليين، تجدر الإشارة إلى أن معظم الهجرة، حينما تدار بشكل صحيح، تؤدي إلى نتائج أفضل بالنسبة للمهاجرين والمواطنين على حد سواء.

٤١ - ويتحمل البرلمانون، باعتبارهم قادة رأي وقادة، مسؤولية خاصة عن تجنب استخدام العبارات التحريضية إزاء المهاجرين وتحديد لهجة الخطاب العام بشأن المهاجرين التي تتجنب القوالب النمطية. وتشمل الخطوات الأخرى التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لمعالجة العنصرية وكره الأجانب ما يلي:

- (أ) شجب وإدانة الدعوة إلى كره الأجانب والعنصرية وخطاب الكراهية بصورة منهجية، بما في ذلك الخطاب المتستر وراء الحديث عن الأمن القومي والشواغل الاقتصادية والمتعلقة بالهوية الوطنية؛
- (ب) إدانة خطاب الكراهية والنظر في ما إذا كان يلزم وضع إطار قانوني جديد لمكافحة العنصرية وكره الأجانب؛
- (ج) التواصل بانتظام مع الناجبين للمساعدة على تغيير الخطاب السلبي أو الزائف أو المضلل حول الهجرة والمهاجرين؛
- (د) التركيز على التماسك الاجتماعي وإدماج المهاجرين، الأمر الذي قد يساعد على التصدي للقبول النمطية والمعلومات السلبية؛
- (هـ) تحديد القدوة على مستوى القيادة عن طريق الأخذ بالانفتاح واحترام كرامة الإنسان وتقدير التنوع؛
- (و) تجاوز المناقشات المتعلقة بالسياسات بإجراء الزيارات الميدانية، والاجتماع مع المهاجرين واللاجئين في مجتمعاتهم المحلية، وإقامة العلاقات مع البرلمانين في البلدان المجاورة؛
- (ز) إشراك رؤساء البلديات وقياداتها والجماعات والمنظمات التي يمكن أن تساعد في الجهود المبذولة لتحقيق الإدماج، بما في ذلك المدارس والكنايس والمنظمات المجتمعية؛
- (ح) المساعدة على إنشاء وحدات محلية معنية بجرائم الكراهية، تتولى البلديات إدارتها، وتكون مدربة على الكشف عن جرائم الكراهية ضد المهاجرين؛
- (ط) ضمان التمسك بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز.

الحوار والمتابعة على صعيد البرلمانات

على النحو المبين في معرض هذا التقرير، بوسع البرلمانين الاضطلاع بدور حيوي في المساعدة على تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

ولدى وضع سياسات الهجرة الوطنية والسهر على تنفيذها، ينبغي للبرلمانين النظر في الأثر الذي يمكن أن تخلّفه هذه السياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وإقامة الصلة بين الشواغل الآنية والرؤية الطويلة الأجل والالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي للهجرة.

وعلى الصعيد الوطني، يمكن للبرلمانين إيجاد منابر للحوار بشأن الهجرة، مثل التجمع البرلماني الوطني المعني بالهجرة والتنمية في بنغلاديش أو الفريق البرلماني المشترك بين جميع الأحزاب المعني بالهجرة التابع لمجلس العموم في المملكة المتحدة. ويمكن للبرلمانين أيضا عقد اجتماعات على الصعيد الإقليمي، حيث يكون لتدفقات الهجرة تأثير أكبر في كثير من الأحيان، من أجل إيجاد حلول عبر الحدود.

ويجب إجراء حوار منتظم بشأن الهجرة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع الشركاء، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة في ضمان أن تشكل هذه الاجتماعات جزءاً من عملية متابعة الاتفاق العالمي للهجرة وأن يكون لدى البرلمانات لجان وأمانات تستطيع أن تنفذ السياسات المتعلقة بالهجرة. وبالإضافة إلى الاعتماد على اللجان، يمكن للمشرعين مضافة الجهود للدفع بالتغييرات المؤسسية التي تؤدي إلى مساءلة الحكومات عن سياساتها المتعلقة بالهجرة.

خامسا - خاتمة

”إن السبيل الوحيد لتغيير العالم هو أن نبدأ بالتغيير داخل مجتمعاتنا المحلية“.

غابرييلا كويغاس بارون
رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

٤٢ - قدمت جلسة الاستماع أدلة إضافية على أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة ضروري لتبديد عدد من المفاهيم الخاطئة بشأن الهجرة مع إيجاد إطار عملي لإدارة الهجرة بمزيد من الفعالية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وبرز تأييد قوي لفكرة مفادها أن الاتفاق العالمي يتعين أن يكون متمحوراً حول المهاجرين وقائماً على الحقوق، وأن يدافع عن حقوق المهاجرين في كل مكان، بغض النظر عن وضعهم. وفي كل مرحلة من مراحل الهجرة، من المغادرة إلى التوطين والعودة في نهاية المطاف، يجب أن تحترم السياسات والممارسات كرامة المهاجرين وتيسر الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الصحة والإسكان والتعليم والخدمات القانونية، إلى جانب فرص العمل والاندماج. وينبغي أن يعزز الاتفاق العالمي للهجرة التعاون على الصعيد العالمي وأن يتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للمساعدة على تحقيق فوائد الهجرة بالنسبة للجميع.

٤٣ - وسيكون على البرلمانات الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة بمجرد اعتماده. وتحقيقاً لهذه الغاية، عليها أن تكون مهياً لمساءلة الحكومات عن التزاماتها. وسيتعين على العديد من البرلمانات التحلي بقدرات مؤسسية أقوى للمساعدة في تصميم سياسات فعالة في مجال الهجرة والإشراف على تنفيذها وإعداد الميزانية.

٤٤ - والأهم من ذلك أن جلسة الاستماع شددت على العنصر البشري لهذه المناقشة، وحثت صناعات القرار وصناع الرأي على السواء على الحديث عن المهاجرين بلهجة أكثر إيجابية: لا كمجرد أرقام، بل كبشر؛ لا كأشياء بل كعناصر مؤثرة؛ لا كجهات مستفيدة من الرعاية الاجتماعية، بل كجهات موجهة للفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل إثراء المجتمعات في أي مرحلة من مراحل التنمية.

المرفق

قائمة المتكلمين

مديرة الجلسة: نزمين الشيخ

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية

ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين

غابرييلا كويغاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

الهجرة اليوم: الوقائع الرئيسية، والمبادئ المتفق عليها، والثغرات

لويز آربور، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية

ميشيل كلاين سولومون، مديرة الاتفاق العالمي للهجرة، المنظمة الدولية للهجرة

ديفيد دونغيو، الزميل المتميز، معهد التنمية الخارجية، الممثل الدائم السابق لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

والميسر المشارك لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

السياسات الوطنية والاستجابات المحلية: الممارسات الفضلى وضرورة التنسيق

كارينا سوسا، عضوة في برلمان السلفادور، لجنة العلاقات الخارجية، تكامل بلدان أمريكا الوسطى

والمغتربين السلفادوريين

أحمد سكيم، مدير شؤون الهجرة، وزارة الشؤون الخارجية، المغرب، الرئيس المشارك للمنتدى العالمي المعني

بالهجرة والتنمية

سارا أريولا، وكيلة الوزارة لشؤون العمال المهاجرين، وزارة الخارجية، الفلبين

فيتوريا زانوسا، ممثلة مبادرة مؤسسة روكفلر "١٠٠ مدينة قادرة على الصمود"

التعامل مع حركات النزوح الكبرى: المبادرات المحلية والتعاون الدولي

إيساكا سيديبي، عضو في البرلمان، رئيس الجمعية الوطنية لمالي

غودوا بوروكيني، عضوة في البرلمان، رئيسة لجنة الهجرة، ليتوانيا

والتون ألفونسو ويسون، الممثل الدائم لانتيجوا وبرودا لدى الأمم المتحدة

فيليب مارتين، أستاذ في جامعة كاليفورنيا (ديفيس)

فابيان دوبوييه، ممثل منظمة أطباء بلا حدود لدى الأمم المتحدة

التماسك الاجتماعي وإدماج المهاجرين

صديق شهاب، عضو في البرلمان، الجزائر

لويز بلي، نائبة الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

تندابي أشيومبي، المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

بيتا مستوفي، المفوضة بالنيابة، مكتب العمدة لشؤون المهاجرين، مدينة نيويورك

اليوم الثاني

إعمال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين: نهج يشمل الحكومة بأكملها

أنتي أفسان، عضو في البرلمان، السويد

دينيس باسكال، عضوة في البرلمان، شيلي

جيل غولدنزيل، أستاذة القانون الدولي، المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة

جيمس كامبل، موظف برنامج الأمم المتحدة، المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة

الأوضاع غير النظامية والنظامية للمهاجرين: المبادئ المشتركة والممارسات الفضلى

إيف أكينبي أوبارا، عضوة في البرلمان، كينيا

فرانشيسكو ماريا أموروزو، عضو في مجلس الشيوخ، إيطاليا

فينيشيوس كرفالهو بينهيرو، الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية

المشاركة السياسية والاجتماعية للمهاجرين في صنع القرار

ماريا لوهيلا، عضوة في البرلمان، رئيسة مجلس النواب، فنلندا

الحاج أمادو نداو، القنصل العام، السنغال

ماسيمو توماسولي، ممثل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

الاتفاق العالمي للهجرة والمتابعة: دور البرلمانين

كيت غرين، عضوة في البرلمان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، رئيسة الفريق البرلماني

المشترك بين جميع الأحزاب المعني بالهجرة

إسرافيل علم، عضو في البرلمان، بنغلاديش، رئيس التجمع البرلماني المعني بالهجرة والتنمية

شارل شوفيل، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجلسة الختامية

غابرييلا كوفيفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي